

**مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر
(دراسة ميدانية)**

دكتور / تركي راجي موسى الحمود

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

١ - المقدمة

ليس هناك من شك بأن وظيفة التدقيق تلعب دوراً مهماً في عالم الأعمال والمجتمع ، فالقرارات الاقتصادية تعتمد عادة على المعلومات المتواجدة لمتخذي القرارات والتي يجب أن تكون ملائمة وذات مصداقية لتعظيم الفائدة منها ، حيث أن الطلب على خدمة التدقيق ينبع من العوامل التالية وهي : تعقيد المعلومات والبعد عنها ، ودوافع الجهة التي تعد المعلومات بالإضافة إلى النتائج المترتبة على الشركات والأشخاص .
Guy et al (1996) [١ ، ص ٢] .

وقد لخص Taylor and Glazen (1991) [٢ ، ص ١٠] الشروط التي تخلق الطلب على خدمات التدقيق بما يلي :

- ١ - التعارض بين مصالح المدراء الذين يعدون المعلومات والجهات المستعملة لهذه المعلومات مثل أصحاب المشروع والدائنون .
 - ٢ - عدم تمكن الجهات المستعملة للمعلومات من التحقق من المعلومات بسبب عدم توفر التأهيل والخبرة أو عدم السماح لهم بذلك .
 - ٣ - النتائج الاقتصادية الكبيرة والمترتبة على متخذي القرارات .
- كما أكدنا على أن الطلب على خدمات التدقيق في ازدياد وأن قيمة هذه الخدمات للاقتصاد في الولايات المتحدة لا جدال فيها .

كما سبق يتبين أهمية كفاءة مهنة التدقيق للمساهمة في التنمية الاقتصادية لدولة نامية تتطلع إلى مزيد من الازدهار والتقدم مثل دولة قطر ، حيث تتجه إلى تنوع مصادر الدخل والخصخصة مما دفعها إلى إنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية الذي افتتح حديثاً . وتمتلك دولة قطر نسبة كبيرة من احتياطي الغاز في العالم حيث بدأ حديثاً إنتاج هذا المورد الطبيعي الهام مبشراً بنهضة اقتصادية وظهور صناعات مستفيدة ومكتملة لهذه الصناعة، مما يؤكد حاجة متخذي القرارات إلى معلومات ذات مصداقية يضمن تقديمها مدققي الحسابات مساهمة منهم في التنمية الاقتصادية عن طريق المساعدة في التوزيع الكفوء للموارد .

وتحرص الدول المختلفة على تطوير مهنة مراجعة الحسابات وتنظيمها لتقوم بدورها المنشود في المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية . وليس من شك بأن عملية تطوير المهنة وتنظيمها لا بد أن يبدأ بالتعرف على المستوى الذي وصلت إليه المهنة ومن ثم التعرف على المشاكل التي يواجهها أفرادها لتكون نقطة الانطلاق لمواجهة هذه المشاكل وحلها .

١/١ هدف البحث :

كما سبق فإن هذا البحث يهدف إلى المساهمة في عملية تطوير مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر عن طريق دراسة القوانين المتعلقة بالمهنة والوقوف على المشاكل التي يواجهها أعضاء هذه المهنة في عملهم ، ودرجة أهميتها ، ومن ثم الخروج بتوصيات لحلها ، مما يؤدي إلى رفع مستوى المهنة وزيادة فعاليتها .

٢/١ أهمية البحث :

تنبثق أهمية هذا البحث من دوره ومساهمته في تطوير مهنة مراجعة الحسابات في دولة قطر ، وذلك من خلال التعرف على المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات مع تحديد درجة أهميتها مما يساعد في لفت انتباه الجهات المختلفة المنظمة للمهنة مثل (وزارة المالية والاقتصاد ، وسوق الدوحة للأوراق المالية ، وديوان المحاسبة) والجهات ذات الصلة بها كالجامعات ، إلى هذه المشاكل واتخاذ الإجراءات الملائمة لحلها ، مما ينعكس بالتالي على المدققين أنفسهم وعلى مستخدمي البيانات المالية وعلى الاقتصاد بشكل عام عن طريق المساعدة في التوزيع الكفؤ للموارد .

كما أن التعرف على هذه المشاكل سيوفر للمدققين الاستعداد النفسي على الأقل، لمواجهةها والتغلب عليها .

٣/١ نطاق البحث :

يقتصر هذا البحث على تناول المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات في دولة قطر في عملهم بشكل عام وليس مع فئة معينة من العملاء وذلك من وجهة نظرهم وليس من وجهة نظر العملاء . كما أن هذه الدراسة تتعلق بالمشاكل المتعلقة بالمهنة وليست المشاكل المتعلقة بظروف أو بيئة العمل في مكاتب التدقيق .

٢ - الدراسات السابقة

لقد تعرضت عدد من الدراسات لمشاكل مدققي الحسابات بشكل مباشر أو غير مباشر ولكن أياً من هذه الدراسات لم يتناول هذا الموضوع فيما يتعلق بدولة قطر .

فقد قام عبد الله (١٩٨٢) [٣] بدراسة تحليلية مقارنة حول مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والكويت ركز فيها على مقارنة القوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في كلا البلدين من حيث شروط مزاوله المهنة وتعيين المدقق وتعدد المدققين وتحديد الأتعاب وقواعد السلوك المهني وحقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق . وخلص في هذه الدراسة إلى ضرورة أن يكون الترخيص لمهنة تدقيق الحسابات من جهة مهنية لا حكومية . بالإضافة إلى ضرورة وضع دستور أخلاقي للمهنة ، والالتزام بقواعد ومعايير تدقيق متعارف عليها .

وقد أعد دهمش (١٩٨٩) [٤] دراسة تتعلق بنشر التقارير المالية السنوية ودورها في عملية اتخاذ القرارات ويمكن أن نستنتج من هذه الدراسة أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها مدققو الحسابات تكمن في عدم تبني مجموعة معينة من المبادئ أو المعايير المحاسبية ونتيجة لذلك يحاول كل مدقق تفسير المبادئ أو المعايير حسب خلفيته الدراسية والتعليمية . وقد تم تجاوز هذه المشكلة نسبياً بعد أن تبنت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين لمبادئ المحاسبة الدولية وأدلة التدقيق الدولية .

وفي استطلاع ميداني حول واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن توصل دهمش (١٩٨٩ب) [٥] إلى أن هناك مجموعة من المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات في الأردن وهي :

- المنافسة بين المدققين .
- عدم وجود وعي كامل من قبل المدققين بأخلاقيات المهنة وبأهمية استقلال المدقق .
- تأثير إدارة المشروع على استقلالية المدقق .
- عدم توفير الإدارة للمعلومات الضرورية لعمل المدقق .
- عدم كفاية تأهيل المدقق .

لقد كشف هذا الاستطلاع عن مشاكل مهمة تواجه مدققي الحسابات ولكن الباحث اهتم بالمشاكل التي يمكن أن يواجهها المدقق مع إدارة المشروع ولم يتعرض على سبيل المثال للمشاكل التي يمكن أن يواجهها المدقق في علاقته مع جمعية مدققي الحسابات أو للمشاكل التي يمكن أن تنشأ بسبب النقص في النصوص القانونية ذات الصبغة المحاسبية والضريبية . ومن جهة أخرى فإن الباحث لم يبين درجة أهمية هذه المشاكل حيث أن ترتيب المشاكل حسب درجة أهميتها من شأنه تسليط الضوء على المشاكل التي هي بحاجة إلى معالجة أسرع .

أما الوايل ١٩٩٠ [٦] فقد أكد في دراسته حول التجربة السعودية وأسلوب بناء المعايير المحاسبية على أن الأخذ بمبدأ عمومية المعايير المحاسبية يعد بمثابة إسقاط غير موضوعي لتأثير الخصائص والتغيرات البيئية على المعايير المحاسبية وهو الأمر الذي يصعب قبوله ، وقد اعتبر أن عملية إعداد وإصدار معايير لمهنة المحاسبة في المملكة تأخذ في الحسبان الخصائص والتغيرات البيئية يعتبر مطلباً ملحاً وضرورياً .

وفي دراسة للعيسى (١٩٩١) [٧] استطلع فيها آراء وسطاء سوق عمان المالي حول أهمية تقارير الشركات المساهمة للمستثمرين ومدى كفاية المعلومات التي تتضمنها ، توصل إلى أن معظم المستجيبين يعتبرون هذه التقارير مهمة ولكن المعلومات المنشورة فيها غير كافية ، وقد تمت الإشارة في معرض الاقتراحات لتحسين مستوى التقارير المالية إلى بعض القضايا التي يمكن اعتبارها تواجه مدققي الحسابات ومنها :

- الحاجة إلى تطوير الجمعيات والهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة .
- الحاجة إلى إيجاد وتطوير معايير مكتوبة .
- التأكيد على أهمية التعليم المستمر .
- الحاجة إلى اعتماد أسلوب إجراء الامتحانات لترخيص المدققين .
- دعم جمعية المحاسبين القانونيين وجمعية مدققي الحسابات وتشجيعها .

أما فايد (١٩٩٢) [٨] فقد قام بدراسة تحليلية عن مهنة مراجعة الحسابات في اليمن بهدف التعرف على أوجه القصور والصعوبات التي تواجه تنظيم المهنة هناك وقد

توصل إلى أن أهم القضايا والمشاكل التي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن هي ما يلي :

- غياب دور المنظمات والهيئات المهنية .
- قصور التشريعات التي تنظم المهنة .
- قصور القوانين في تحديد مسؤولية مراقب الحسابات وواجباته والتزاماته .
- غياب مجموعة من مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها .
- عدم وجود برامج تدريبية كافية .

أما الحمود ورفاقه (١٩٩٢) [٩] فقد قاموا بدراسة شاملة حول مشاكل مدققي الحسابات في الأردن ، وزُعموا خلالها استبياناً على عينة من أعضاء جمعية مدققي الحسابات في الأردن حيث تبين من خلال الدراسة أن مدققي الحسابات في الأردن يواجهون العديد من المشاكل كان أكثرها أهمية :

- عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني وعدم وعي المدققين بها .
- ضعف نظم الرقابة الداخلية للشركات موضوع التدقيق .
- عدم تناسب أتعاب المدققين مع حجم مسؤولياتهم .
- عدم كفاية تمثيل المدققين في مجلس مهنة تدقيق الحسابات .
- عدم تبني معايير محاسبة ومعايير تدقيق خاصة بالبيئة الأردنية .

أما Leisenring و Johnson (١٩٩٤) [١٠] فقد تحدث عن ملامحة الأبحاث المحاسبية لمهنة المحاسبة وأفادا بأنه يصعب تجاهل هذا الموضوع حيث بينا بأنه يجب أن لا يكون مفاجئاً القول بأن الممارسين لا يفهمون الأبحاث الأكاديمية المعاصرة وذلك بسبب عدم فهمهم للرياضيات والإحصاء الذي يميز الأبحاث المعاصرة ، لذلك تبدو هذه الأبحاث للممارسين وكأنها مكتوبة باليونانية . وأفاد الباحثان بأنه حتى يأتي الجيل الجديد من الممارسين الذين يفهمون هذه الأبحاث فلا بد من وسائل لتوصيل نتائج الأبحاث إلى الممارسين ومنها : عمل ملخصات في بداية الأبحاث ، وشرح مجالات الاستعمال في المهنة professional Adaptation ، وعمل مقالات عن الحالة الراهنة في كل موضوع من مواضيع البحث يتم فيها شرح التطورات الحديثة وما الذي تعنيه للممارسين.

أما Johnson (١٩٩٤) [١١] فقد أفاد بأن الوقت قد حان لعمل التغييرات في النظام التعليمي لتمكين الخريجين من مواجهة تحديات العالم الحديث ، وأن الفشل في التصرف الآن سيؤدي إلى زيادة تكاليف التدريب ، وأن الآباء والطلبة والمدرسين يجب أن يهتموا بالتطور السريع لبيئة مهنة المحاسبة . وقد أكد على أن هناك هدفين يجب الاهتمام بهما وهما :

- ١ - النظر إلى المحاسبة على أنها وظيفة تطوير للمعلومات وتوصيلها لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- ٢ - إعداد الطلاب للحصول على معلومات إضافية .

أما Chenok (١٩٩٥) [١٢] فقد بحث في التقدم الذي أحرزه المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين AICPA فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجهها مهنة المحاسبة والتي تتمثل بـ

- المنافسة داخل المهنة وخارجها .
- التقدم التكنولوجي والذي يتضمن تطور الحاسوب وتبادل المعلومات والاتصالات وأثر ذلك على الناس والمنظمات .
- التعقيدات الناشئة عن قضايا مثل أساليب التمويل الأكثر تعقيداً والتغير المستمر في قوانين الضرائب على مختلف المستويات والحاجة إلى أنواع جديدة من المعلومات.
- تحديات الموارد البشرية وتغير قوى العمل .
- العولمة الناشئة عن الزيادة في الاستثمارات والتجارة العالمية .

لقد أشارت الدراسة إلى أن المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين قد واجه هذه

التحديات بما يلي :

- تطوير التعليم المحاسبي .
- رفع مستوى أداء المهنة .
- تطوير الخدمات المتخصصة التي تقدمها المهنة .
- وضع معايير وخدمات ملائمة .
- تقوية صوت المهنة لدى الحكومة في واشنطن .

وفي دراسة Hiltner et al (١٩٩٥) [١٣] حول تسويق الخدمات المهنية قام الباحثون بالتعرف على بعض مشاكل تسويق الخدمات المهنية لمعرفة مدى انطباق هذه المشاكل على خدمات مهنة المحاسبة وإذا كان حديثوا التخرج يتفهمون هذه المشاكل . ومن أجل ذلك فقد قام الباحثون بعمل مسح لرؤساء أقسام المحاسبة ولرؤساء أقسام التسويق في الجامعات المعترف بها في مجال إدارة الأعمال AACSB . وقد بينت النتائج بأن أفراد المجموعتين يعتقدون بأن معظم المشاكل هي ضمن اهتمامات مهنة المحاسبة العامة وأنه على الخريجين معرفة هذه المشاكل وتفهمها ليسهل عليهم مواجهتها .

وفي الدراسة الميدانية التي أجراها الحميد (١٩٩٥) [١٤] للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية حول خصائص جودة المراجعة المالية خلص إلى ضرورة :

- الإسراع في تطبيق قواعد وآداب سلوك المهنة المصدرة من قبل هيئة المحاسبين القانونيين السعودية ومعاقبة مخالفيها .
- الإسراع في إعداد معايير المحاسبة المالية وعلى الأخص فيما يتعلق بالقياس المالي لما لهذا من دور كبير في رفع جودة المراجعة .
- البدء في إصدار معايير المراجعة التفصيلية وتحديد ميكانيكية مراقبة تنفيذها .
- تصنيف المراجعين القانونيين في المملكة .
- حرص المراجعين على فحص نظام الرقابة الداخلية لدي العملاء .
- إنشاء جهاز رقابي تابع لوزارة التجارة هم الأساس مراجع أداء المراجعين القانونيين والعمل على التأكد من تنفيذهم لأعمالهم بأعلى صورة ممكنة حسب تصنيفهم .

ويمكن النظر إلى الأمور المطروقة أعلاه على أنها تمثل مشاكل تواجهها مهنة المراجعة في المملكة .

وفي دراسة للوايل (١٩٩٦) [١٥] حول المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية توصل إلى ضرورة تنظيم الممارسة المهنية في المملكة فيما يتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الملزمة للشركات المساهمة مما يتطلب دراسة

إمكانية إصدار معيار ينظم هذه الممارسة المحاسبية أو على الأقل إعادة النظر في معيار العرض والإفصاح العام .

وقد قام سلطان (١٩٩٦) [١٦] بدراسة عن مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في السعودية حيث توصل إلى أن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المراقب المالي هي:

- كثرة الأنظمة والتعليمات وتعدد مصادرها وعدم جمعها وتبويبها في مجموعة مطبوعة للرجوع إليها .
- تأخر بعض الجهات الحكومية في إقفال حساباتها .
- تأخر الفروع التابعة للجهة في إرسال المستندات المؤيدة للصرف وتوريد بواقى السلف في مواعيدها .

كما توصل إلى أن أهم مشاكل التأهيل العلمي والعملية للمراقب هي :

- عدم عقد دورات تدريبية متخصصة بصفة مستمرة بالنسبة للمراقبين الماليين القداماء والجدد .
- عدم حصول المراقب المالي على شهادة زمالة متخصصة في المحاسبة الحكومية والرقابة المالية .

يتبين مما سبق عدم تطرق الباحثين إلى مهنة المحاسبة في دولة قطر ومشاكلها وطرق حلها مما يبرر القيام بهذه الدراسة .

٣ - فرضيات البحث

استناداً إلى الاتصالات الأولية مع بعض مدققي الحسابات في قطر وإلى الدراسات السابقة في بعض الدول المجاورة والمشابهة لدولة قطر مثل الكويت والأردن واليمن والسعودية ، وبعد الاطلاع ودراسة القوانين المنظمة للمهنة ، فقد توصل الباحث إلى الفرضيتين التاليتين :

الأولى : « تواجه مهنة تدقيق الحسابات في قطر ممثلة في أعضائها مشاكل تتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة وبالعملاء ومشاكل أخرى .

الثانية : « يزيد الوسيط لأهمية كل من المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات في دولة قطر عن المتوسط (٢ر٥ من ٤) » .

٤ - أسلوب البحث

وللتعرف على المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات في دولة قطر وأسبابها وطرق علاجها ، فقد تم استقراء الآراء في الدراسات السابقة وتمت دراسة القوانين القطرية المتعلقة بالمهنة كما تم جمع البيانات اللازمة عن طريق تصميم استبانة تتكون من ثلاث أقسام : القسم الأول ويتعلق بالمشاكل التي تواجه مدققي الحسابات فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة ، والجزء الثاني ويتعلق بالمشاكل المتعلقة بالعملاء ، أما الجزء الثالث فيتعلق بالمشاكل الأخرى . وقد أعقب كل جزء من الاستبيان أسئلة مفتوحة عن المشاكل أو الحلول أو الملاحظات التي يرغب المدققون في إضافتها لفتح المجال أمام المدققين للإدلاء بآرائهم بحرية . وقد استعمل في الاستبيان مقياساً من خمس درجات (صفر-٤) حيث يدل الرقم (صفر) على أن المشكلة عديمة الأهمية بينما يدل الرقم (٤) على أن أهمية المشكلة كبيرة جداً.

وقد تم توزيع الاستبانة على مديري مكاتب التدقيق في دولة قطر والبالغ عددها خمسة عشر مكتباً حيث بلغ عدد الاستبانات التي أعيدت بعد الإجابة عليها أربع عشرة استبانة أي ما نسبته ٩٣٫٣٪ من المجتمع .

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم استعمال الأساليب الإحصائية التالية وهي : التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية . كما استخدم اختبار Sign اللامعلمي لبيان فيما إذا كان الوسيط لأهمية المشاكل يزيد عن المتوسط (٢ر٥ من ٤) وذلك في حدود مستويات معنوية معينة لا تزيد عن ١٠٪ . وبسبب صغر حجم العينة فقد تم اختيار Sign على اختبار T .

٥ - النتائج

لقد تم تحليل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج Spss وبرنامج Minitab حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

١/٥ أولاً: المشاكل المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة:

يظهر الجدول رقم (١) المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات والمتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي . كما يظهر الجدول نسبة المستجيبين لكل درجة من درجات الأهمية مع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أهمية كل مشكلة . كما يظهر الجدول فيما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية يعتبر أكبر من المتوسط (أكبر من ٢ر٥) عند درجة معنوية ١٠٪ أو أقل.

جدول رقم (١)
مشاكل مدققي الحسابات المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة
مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		درجة الأهمية						
		معدومة	قليلة	متوسطة	مهمة	مهمة جداً		
١	عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق لمن يرغبون بالترخيص للمهنة .	صفر	صفر	٧ر١	٢١ر٤	٧١ر٤	*٣ر٦٤	٦٣ر
٢	عدم وجود قوانين تحدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي يجب أن تلتزم بها الشركات الوطنية والأجنبية .	صفر	صفر	صفر	٥٠	٥٠	*٣ر٥٠	٥٢ر
٣	عدم اشتراط القانون لتأهيل وتدريب المدققين بشكل مستمر حتى يستمروا في حمل رخصة المهنة .	صفر	صفر	٧ر١	٤٢ر٩	٥٠	*٣ر٤٣	٦٥ر
٤	عدم وجود دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة يعتبر بمثابة ميثاق يوضح آداب السلوك المهني .	صفر	صفر	١٤ر٣	٣٥ر٧	٥٠	*٣ر٣٦	٧٥ر
٥	عدم وجود إطار عام أو تشريع عام ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة بصورة شاملة .	صفر	٧ر٧	٧ر٧	٣٠ر٨	٥٣ر٨	*٣ر٣١	٩٥ر
٦	غياب دور الجمعيات المهنية من الناحية التنظيمية أو اقتراح التطوير المناسب .	صفر	صفر	١٤ر٣	٤٢ر٩	٤٢ر٩	*٣ر٢٩	٧٣ر
٧	إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة .	صفر	١٤ر٣	٧ر١	٢١ر٤	٥٧ر١	*٣ر٢١	١١٢ر
٨	عدم وجود قواعد تدقيق متعارف عليها يقوم بتطبيقها جميع العاملين بالمهنة .	١٤ر٣	صفر	٢١ر٤	٢١ر٤	٤٢ر٩	٢ر٧٩	١٤٢ر
٩	عدم وجود معايير لتحديد أتعاب التدقيق	٧ر١	٢١ر٤	٧ر١	٢٨ر٦	٣٥ر٧	٢ر٦٤	١٤٠ر
١٠	عدم اشتراط اجتياز طالبي الترخيص لامتحان يتضمن القوانين القطرية .	٧ر١	٢١ر٤	١٤ر٣	٣٥ر٧	٢١ر٤	٢ر٤٣	١٢٨ر
١١	طلب البنك المركزي بتغيير المدقق للبنوك كل ثلاث سنوات .	٧ر١	٢١ر٤	٣٥ر٧	١٤ر٣	٢١ر٤	٢ر٢١	١٢٥ر

* الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

** الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ .

يتضح من الجدول رقم (١) أن المتوسطات الحسابية لأهمية المشاكل السبعة الأولى تزيد على المتوسط (٢ر٥) كما تزيد على ضعف الانحراف المعياري لكل من هذه المشاكل مما يعني اتفاق المستجيبين حول أهمية هذه المشاكل .

لقد اشترطت المادة رقم ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات [١٧] في من يتقدم للترخيص لهذه المهنة ما يلي :

« ٢ - أن يكون عضواً في أحد معاهد أو إحدى جمعيات أو نقابات المحاسبين والمراجعين المعترف بها والتي يصدر قرار من وزير الاقتصاد والتجارة بتحديدتها أو أن يكون قد كسب خبرة عملية بعد حصوله على المؤهل العالي لمدة خمس سنوات متصلة على الأقل في الأعمال الآتية أو أحدها :

أ - مراجعة الحسابات في مكتب من مكاتب مراقبي الحسابات .

ب - الأعمال الرئيسية في المحاسبة أو المراجعة أو مراقبة الحسابات لدى الشركات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الخاصة .

ج - الأعمال الرئيسية في المحاسبة أو المراجعة أو التفتيش على الحسابات لدى الوزارات والإدارات الحكومية .

د - تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في الكليات أو المعاهد التجارية أو المدارس الثانوية التجارية .

هـ - مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في مكتبه الخاص قبل العمل بهذا القانون.»

ومما يمكن أن يؤخذ على هذه المادة ما يلي :

- ١ - اشترطت الخبرة بدون امتحان للمتقدمين للترخيص .
- ٢ - لم تشترط حد أدنى من الخبرة في مجال التدقيق .
- ٣ - ساوت بين التدريس في الجامعة والمدارس الثانوية .
- ٤ - لم تنظر لتعليم المستمر .
- ٥ - تم قبول عضوية المعاهد أو الجمعيات أو نقابات المحاسبين والمراجعين المعترف بها مع احتمال عدم معرفتهم بالقوانين القطرية .

٦ - حددت الخبرة المطلوبة بخمس سنوات بغض النظر عن المستوى التعليمي لطالب الترخيص .

ويتبين من الجدول رقم (١) بأن مشكلة « عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق لمن يرغبون بالترخيص للمهنة » اعتبرت أهم المشاكل المتعلقة بالقوانين بالنسبة لمدقي الحسابات في قطر حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذه المشكلة ٣٦٤ من ٤ واعتبرها ٧١٤٪ من المدققين مهمة جداً . وعند تطبيق اختبار Sign فقد وجد بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يعتبر أكبر من المتوسط (٢٥) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

أما المشكلة الثانية من حيث الأهمية من وجهة نظر مدقي الحسابات في قطر فهي « عدم وجود قوانين تحدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي يجب أن تلتزم بها الشركات الوطنية والأجنبية » حيث بلغ متوسطها الحسابي ٣٥ من ٤ ، وأفاد ٥٠٪ من المستجيبين بأنها مهمة جداً بينما أفاد الباقي بأنها مهمة ، وعند تطبيق اختبار Sign تبين بأن الوسيط لهذه المشكلة يزيد على المتوسط (٢٥) بدلالة إحصائية عند مستوى ١٪ . فرغم أن القانون القطري رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قد ذكر أصول المهنة والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وأمر بإحالة من يخالفها إلى لجنة التأديب من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه القواعد أو الأصول . وقد أكد أهمية هذه المشكلة عبد الله (١٩٨٢) [٣] والحمود ورفاقه (١٩٩٢) [٩] . وربما يكون من المفيد في هذا المجال تبني قواعد المحاسبة الدولية حتى يتم تبني قواعد محددة وملائمة للبيئة القطرية .

أما فيما يتعلق بالتعليم المستمر فلم يتطرق له القانون القطري حيث لم يشترط التعليم المستمر للمدققين حتى يستمروا في حمل رخصة المهنة حيث بلغ متوسط الأهمية لهذه المشكلة ٣٤٣ من ٤ وأفاد ٥٠٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة جداً . وعند تطبيق اختبار Sign تبين بأن الوسيط لهذه المشكلة يبلغ أكبر من المتوسط (٢٥) بدلالة إحصائية عند مستوى ١٪ . وذلك مما يدل على أهمية التعليم المستمر لأعضاء المهنة حتى يطلعوا على كل جديد ومن ثم ليكون باستطاعتهم مواجهة الظروف المستجدة المتعلقة بالمهنة .

أما المشكلة الرابعة من حيث درجة الأهمية من وجهة نظر مدققي الحسابات فقد كانت « عدم وجود دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة يعتبر بمثابة ميثاق يوضح آداب السلوك المهني » حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها ٣٣٦ر٣ من ٤ حيث أفاد ٨٥٧٪ من المدققين بأن هذه المشكلة تعتبر مهمة أو مهمة جداً ، وعند تطبيق اختبار Sign تبين بأن الوسيط لهذه المشكلة يزيد على المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى ١٪ . ويظهر أن لهذه المشكلة علاقة بالمشكلة التالية وهي « عدم وجود إطار عام أو تشريع عام ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة بصورة شاملة » . وتهدف قواعد السلوك المهني التي تضعها الجمعيات المهنية عادة إلى رفع مستوى المهنة وزيادة ثقة الجمهور فيها ونشر روح التعاون بين أعضائها حيث تتبع أهمية هذه المشكلة من أهمية الأهداف المتوخاة من وجود قواعد للسلوك يلتزم بها أعضاء المهنة . وقد أفاد الحمود ورفاقه (١٩٩٢) [٩] بأن هذه المشكلة تعتبر على رأس سلم الأولويات بالنسبة للمدققين في الأردن ، كما أشار عبد الله (١٩٨٢) [٣] ودهمش (١٩٨٩ب) [٥] إلى أهمية هذه المشكلة .

أما المشكلة السادسة فقد كانت « غياب دور الجمعيات المهنية من الناحية التنظيمية أو اقتراح التطوير المناسب » فقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها ٣٢٩ر٣ من ٤ ، وعند تطبيق اختبار Sign وجد أن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يتجاوز المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ ، مما يؤكد أهمية هذه المشكلة . ويتضح مدى أهمية هذه المشكلة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الجمعيات المهنية عادة وهي وضع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة المتعارف عليها والقيام بالبحث والنشر والقيام بالتعليم المستمر (ارنزولوبيك ، ١٩٩٣) [١٨] .

أما مشكلة إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة فقد بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها ٣٢١ر٣ من ٤ وعند تطبيق اختبار Sign وجد بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ . وقد أفاد ٥٧١ر٥٪ من المدققين بأن هذه المشكلة مهمة جداً . وتأتي هذه المشكلة انعكاساً لما ورد في المادة ٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ [١٧] حيث أفادت بأنه « لا يجوز لمراقب الحسابات أن

يشتغل بأي مهنة أخرى تتعارض مع مهنة مراقبة الحسابات أو أن يقوم بأي عمل تجاري أو مالي إطلافاً أو أن يكون موظفاً بالحكومة أو أجهزتها أو هيئاتها ومؤسساتها العامة». ورغم أن هذه المادة قد تعتبر مبررة من وجهة نظر واضعي القانون حفاظاً على استقلال المدقق وتشجيعاً للقيام بواجبات المهنة على أكمل وجه ، إلا أن المدققين اعتبروا إلزامهم بالتفرغ ليس ضرورياً .

أما المشكلة الثامنة وهي « عدم وجود قواعد تدقيق متعارف عليها » فقد بلغ متوسطها الحسابي ٢٧٩ من ٤ أي أنه يزيد على المتوسط ٢٥ إلا أنه لم يظهر دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪ أو أقل عند تطبيق اختبار Sign . وقد أكد على أهمية هذه المشكلة عبد الله (١٩٨٢) [٣] ودهمش (١٩٨٩ب) [٥] وربما يعود عدم الاتفاق على أهمية هذه المشكلة من وجهة نظر المدققين في دولة قطر إلى اعتداد كل منهم بالمعايير التي تعلمها .

أما بقية المشاكل في الجدول رقم (١) فيما أنه لم يبلغ المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها المتوسط (٢٥) و (أو) أنه لم يظهر دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪ أو أقل عند تطبيق اختبار Sign . كما أن الانحراف المعياري لهذه المشاكل يزيد عن نصف متوسطاتها الحسابية مما يعني قلة أهمية هذه المشاكل أو عدم اتفاق المستجيبين حول أهميتها .

وإجابة على السؤال المفتوح فقد أضاف بعض المستجيبين المشاكل التالية :

- الحاجة إلى تحديد الحد الأدنى للأتعاب .
- كفاءة الإقامة والاستقدام يفضل أن تكون على الوزارة المختصة .
- الحاجة إلى إتاحة الفرصة لاستقدام المؤهلين بدون قيود .

ومما يجدر ذكره أن القانون القطري يمتاز بأنه طلب من المدقق أن يرد لموكله كافة المستندات والأوراق إذا طلبها الموكل ، وأعطى المدقق حق الاطلاع على جميع دفاتر

الشركة وسجلاتها ومستنداتها في كل وقت وحق طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وحق التحقيق في موجودات الشركة والتزاماتها . ولكنه لم يتطرق لحالة تنحية المدقق وحقه في مناقشة عزله .

٢/٥ ثانياً: المشاكل المتعلقة بالعملاء :

يبين الجدول رقم (٢) المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات والمتعلقة بالعملاء مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي . كما ويبين الجدول نسبة المستجيبين لكل درجة من درجات الأهمية بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أهمية كل مشكلة . كما ويظهر الجدول رقم (٢) فيما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة أهمية كل من المشاكل يعتبر أكبر من المتوسط عند مستوى معنوية ١٠٪ أو أقل .

جدول رقم (٢)

مشاكل مدققي الحسابات المتعلقة بالعملاء
مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					الانحراف المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		درجة الأهمية						
		معدومة	قليلة	متوسطة	مهمة	مهمة جداً		
١	ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها .	صفر	صفر	صفر	١٤ر٣	٨٥ر٧	*٣ر٨٦	٣٦ر
٢	عدم إلزام كثير من المكلفين بمسك حسابات منتظمة	صفر	صفر	صفر	٣٥ر٧	٦٤ر٣	*٣ر٦٤	٥٠ر
٣	قلة كفاءة محاسبي الشركات	صفر	صفر	٧ر١	٣٥ر٨	٥٧ر١	*٣ر٥	٦٥ر
٤	هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء .	١٤ر٣	٧ر١	٧ر١	٢٨ر٦	٤٢ر٩	***٢ر٧٩	١٤٨ر
٥	عدم وجود معايير ملزمة لتحديد الأتعاب	٧ر١	٧ر١	٣٥ر٧	٢١ر٤	٢٨ر٦	٢ر٥٧	١٢٢ر
٦	قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مؤسسات تدقيق الحسابات .	صفر	٥٠	٢٨ر٦	١٤ر٣	٧ر١	١ر٧٩	٩٨ر

* الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

*** الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٠٪ .

يظهر من الجدول رقم (٢) بأن المتوسطات الحسابية لأهمية المشاكل الثلاثة الأولى أكبر من المتوسط (٢ر٥) وأكبر من ضعف الانحراف المعياري لكل من هذه المشاكل ، مما يعني اتفاق المستجيبين حول أهميتها .

ويبدو من الجدول رقم (٢) أن أهم المشاكل التي يواجهها المدققون والمتعلقة بالعملاء هي ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى هؤلاء العملاء حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذه المشكلة ٣ر٨٦ من ٤ ، ويعني ضعف نظم الرقابة الداخلية للمدققين الحاجة إلى توسيع مدى الامتحانات الجوهرية بسبب عدم القدرة على الاعتماد على هذه الأنظمة لضعفها مما يترتب عليه الحاجة إلى مزيد من الجهد والوقت من قبل المدققين دون مقابل . وقد اعتبر ٧٨٥٪ من المدققين بأن هذه المشكلة مهمة جداً بينما اعتبرها الباقي مهمة . وعند تطبيق اختبار Sign وجد بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يعتبر أكبر من المتوسط وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ مما يؤكد أهمية هذه المشكلة . وتتعلق هذه المشكلة بالمشكلة الخامسة وهي عدم وجود معايير ملزمة لتحديد أتعاب التدقيق . وقد اتفق رأي المدققين في قطر حول أهمية هذه المشكلة مع رأي المدققين في الأردن حيث أظهرت دراسة الحمود ورفاقه (١٩٩٢) [٩] أن ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى العملاء هي أهم المشاكل المتعلقة بالعملاء .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فلم يلزم القانون القطري غير الشركات المساهمة بمسك حسابات منتظمة حيث اعتبر جميع المستجيبين هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية . وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٣ر٦٤ من ٤ مقارنة مع ٣ر٣٥ من ٤ بالنسبة للمدققين في الأردن حسب دراسة الحمود ورفاقه (١٩٩٢) [٩] . ويتطبيق اختبار Sign وجد بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ مما يؤكد أهمية هذه المشكلة ، حيث أن إلزام المؤسسات الأخرى بتدقيق حساباتها سيزيد من الطلب على خدمات المدققين وبالتالي زيادة إيراداتهم . وهذا يؤكد ما ذكره سعاده (١٩٨٩) [١٩] من أن إعفاء المنشآت الصغيرة من الالتزام بمسك حسابات ودفاتر نظامية يتم التقرير عنها ضربياً ، يحد من انتشار المهنة وازدهارها ويعتبر أحد المعوقات التي تحول دون قيام المحاسبة بدورها في عملية التنمية . وقد أكد العيسى (١٩٩١) [٧] هذا حين طالب بتعديل مواد القوانين التي من شأنها ترسيخ مبدأ استقلالية وحياد مدقق الحسابات عن طريق زيادة فرص العمل أمام المدققين.

أما المشكلة الثالثة فهي « قلة كفاءة محاسبي الشركات » حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها ٣٥ من ٤ واعتبرها ٩٢٫٩٪ من المستجيبين بأنها مهمة أو مهمة جداً. كما وجد عند تطبيق اختبار Sign بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يعتبر أكبر من المتوسط (٢٥) وذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. ولا يخفى أهمية هذه المشكلة بالنسبة للمدققين بسبب انعكاسها على الجهد والوقت الذي يحتاج المدقق لبذله في عملية التدقيق .

أما المشكلة الرابعة فهي أن « هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء » حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٢٧٩ من ٤ . وعند تطبيق اختبار Sign وجد أن الوسيط لهذه المشكلة يعتبر أكبر من المتوسط (٢٥) عند مستوى معنوية ١٠٪ وينتج عن هذه المشكلة أن يتوقع مستخدمي القوائم المالية والعملاء خلو هذه القوائم من أي خطأ أو تحريف بعد تدقيقها ، مما يزيد من توقعاتهم ويحمل المدققين أكثر من طاقتهم .

أما المشاكل الثلاثة الأخيرة في الجدول فلم يبلغ المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها المتوسط ٢٥ و (أو) أنه لم يظهر دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٠٪ أو أقل عند تطبيق اختبار Sign . كما أن الانحراف المعياري لهذه المشاكل يزيد عن نصف متوسطاتها الحسابية مما يعني قلة أهمية هذه المشاكل من وجهة نظر المدققين أو عدم اتفاقهم حول أهميتها.

وإجابة على السؤال المفتوح فقد أضاف بعض المدققين المشاكل التالية :

- عدم إدراك العملاء لأهمية مهنة التدقيق .
- غياب قانون اشتراط تصديق الميزانيات للشركات من محاسبين قانونيين .
- عدم تمييز العملاء بين المدقق الجيد وغير الجيد .
- عدم التجاوب مع ملاحظات المراجعة لمعالجة نقاط الضعف بنظام الرقابة .
- تحول بعض العملاء من مكتب لآخر تهرباً من دفع رصيد الأتعاب .
- نظرة بعض أرباب العمل بأن المدقق يغني عن المدير .
- عدم تقبل البعض للتحفظات وعدم الاستفادة من كتب الملاحظات .

- عدم التزام أغلبية المساهمين في بعض الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية بحضور اجتماعات الجمعية العمومية (أو الإنابة / الاعتذار) ، والإحجام عن المناقشات الفعالة والمجدية .
- تعامل بعض أرباب العمل مع المدقق بواسطة المدير أو المحاسب .

٣/٥ ثالثاً: المشاكل الأخرى:

يبين الجدول رقم (٣) المشاكل الأخرى التي يواجهها مدققو الحسابات في قطر مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي . كما ويبين الجدول رقم (٣) نسبة المستجيبين لكل درجة من درجات الأهمية بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أهمية كل مشكلة . كما ويظهر الجدول رقم (٣) فيما إذا كان يعتبر المتوسط الحسابي لدرجة أهمية كل من المشاكل أكبر من المتوسط عند مستوى معنوية ١٠٪ أو أقل .

جدول رقم (٣)
المشاكل الأخرى لمدققي الحسابات
مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المشكلة	نسبة المستجيبين						
		درجة الأهمية						
		معدومة	قليلة	متوسطة	مهمة	مهمة جداً		
الانحراف	المتوسط							
المعياري	الحسابي							
١	ينظر رجال الأعمال إلى المهنة كسلعة وكلما قل السعر كانت مقبولة لديهم .	صفر	صفر	صفر	٢٨ر٦	٧١ر٤	*٣ر٧١	٤٧ر
٢	التنافس غير الشريف بين المدققين .	صفر	صفر	١٤ر٣	٣٥ر٧	٥٠	*٣ر٣٦	٧٥ر
٣	عدم وجود وعي كامل لدى المدققين بأخلاقيات المهنة وماهية استقلال المدقق .	صفر	١٤ر٣	٧ر١	٢٨ر٦	٥٠	**٣ر١٤	١٠ر١
٤	عدم استخدام الممارسين للمهنة للتطورات التقنية في نظم المعلومات أو استخدام الحاسب بالشكل المناسب .	٧ر١	صفر	١٤ر٣	٤٢ر٩	٣٥ر٧	**٣ر-	١١ر١
٥	عدم وجود امتحان لقبول طالبي الترخيص لمهنة التدقيق .	صفر	١٤ر٣	٢٨ر٦	٣٥ر٧	٢١ر٤	٢ر٦٤	١٠ر١
٦	عدم وجود معهد متخصص في قطر لتدريب المدققين .	صفر	٣٥ر٧	٢٨ر٦	١٤ر٣	٢١ر٤	٢ر٢١	١٨ر١

* الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

** الوسيط يزيد على ٢ر٥ بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ .

يظهر من الجدول رقم (٣) بأن المتوسطات الحسابية لأهمية المشاكل الأربعة الأولى هي أكبر من المتوسط (٢ر٥) وأكبر من ضعف الانحراف المعياري لكل من هذه المشاكل ، مما يعني أهمية هذه المشاكل واتفاق المستجيبين حول ذلك .

ويبين الجدول رقم (٣) بأن أكثر المشاكل الأخرى التي يواجهها مدققو الحسابات في قطر أهمية هي « نظرة رجال الأعمال إلى المهنة كسلعة وكلما قل السعر كانت مقبولة لديهم أكثر » حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذه المشكلة ٣ر٧١ من ٤ وقد أفاد جميع المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة أو مهمة جداً . وقد بين اختبار Sign بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

وربما تعود هذه المشكلة إلى مشاكل أخرى مثل عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني وعدم وجود معايير لتحديد أتعاب المدققين وعدم وجود جمعية مهنية تقوم بوضع المعايير بالإضافة إلى الأبحاث والنشر والتعليم المستمر .

كما وتعلق هذه المشكلة بالمشكلة التالية وهي التنافس غير الشريف بين المدققين والتي حصلت على متوسط حسابي قدره ٣ر٣٦ من ٤ حيث أفاد ٨٥٧٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة جداً . كما تبين من اختبار Sign بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪ .

وربما يعود هذا التنافس غير الشريف بين المدققين إلى ضعف الرقابة على المدققين من قبل الجهات المنظمة للمهنة وربما يعود إلى المشكلة التالية وهي « عدم وجود وعي كامل لدى المدققين بأخلاقيات المهنة وماهية استقلال المدقق » حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٣ر١٤ من ٤ . وتبين من اختبار Sign بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط (٢ر٥) بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ . وقد تعود هذه المشكلة إلى عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني وغياب الجمعية المهنية التي تقوم بهذا الدور . وهذا ما أكدته دراسة دهمش (١٩٨٩ب) .

وتتعلق المشكلة الرابعة وهي « عدم استخدام الممارسين للمهنة للتطورات التقنية في نظم المعلومات أو استخدام الحاسوب بالشكل المناسب » بتأهيل المدققين حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذه المشكلة ٣ من ٤ وأفاد ٣٥٧٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة جداً بينما أفاد ٤٢٩٪ منهم بأنها مهمة . وعند تطبيق اختبار Sign تبين بأن الوسيط لأهمية هذه المشكلة يزيد عن المتوسط بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ . وقد أفاد ٣١٪ من المستجيبين في دراسة دهمش (١٩٨٩ب) [٥] بأن أجهزة الحاسوب زادت صعوبة عملية التدقيق حيث عزى الكاتب هذه الصعوبة إلى عدم الإلمام باستخدام الحاسوب .

ومن المشاكل المتعلقة بالتأهيل أيضاً هي « عدم وجود امتحان لطالبي الترخيص لمهنة التدقيق » حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذه المشكلة ٢٫٦٤ من ٤ . كما أن زيادة الوسيط عن المتوسط (٢٫٥) لم تكن ذات دلالة إحصائية كما تبين من اختبار Sign .

أما المشكلة الأخيرة في الجدول فلم يبلغ المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها المتوسط ولم تكن ذات دلالة إحصائية عند تطبيق اختبار Sign ، ويزيد انحرافها المعياري عند نصف متوسطها الحسابي ، مما يعني قلة أهمية هذه المشكلة من وجهة نظر المدققين .

وإجابة على السؤال المقترح فقد أضاف بعض المدققين المشاكل التالية وهي :

« عدم وجود وعي كامل لأرباب العمل وممثلهم يمكنهم من الحكم على نوعية الخدمة التي يقدمها مدقق الحسابات » .

٤/٥ رابعاً : حلول المشاكل :

وإجابة على السؤال الموجه لمديري التدقيق حول الحلول التي يرونها مناسبة لحل مشاكلهم فقد تم التقدم بالحلول الآتية :

- تأسيس جمعية أو هيئة من ممارسي المهنة في دولة قطر للقيام بما يلي :
- أ - إعداد امتحان زمالة المحاسبين القانونيين .
- ب - الإشراف على التعليم المستمر وإلزام الأعضاء بذلك .

- ج - توعية رجال الأعمال والمساهمين والجمهور بأهمية الخدمات التي يؤديها المدقق ودوره الكبير في تحديد البنية الاقتصادية .
- د - التداول في الأمور الفنية والمهنية لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض الأعضاء .
- هـ - إصدار مجلة متخصصة لمعايشة تطور المهنة .
- و - القيام بأعمال النشر المتعلقة بالمهنة .
- ي - استضافة من يلبي من علماء المهنة ومراجعتها لإقامة ندوات أو محاضرات لتوعية المدققين بدورهم الهام وتوعية المتعاملين مع المدققين حول المهنة .
- وضع إطار تشريعي وقانوني لممارسة المهنة في قطر بحيث يتماشى مع التشريعات الموضوعية في الدول التي قطعت شوطاً أطول في هذا المجال بحيث يلزم المدققين باتباع قواعد المحاسبة الدولية وأدلة التدقيق الدولية وبحيث يتم إلزام الشركات والمؤسسات بإيداع بياناتها المدققة لدى الوزارة المختصة كي يتم متابعتها .
- وضع قواعد محدده للسلوك المهني .
- تلبية احتياجات المكاتب من المدققين المؤهلين بدون قيود .
- رفع كفاءة ما سكي سجل مراقبي الحسابات ، أو تحويله إلى الجهة المؤهلة بتقييم المدققين، والاجتماع السنوي أو الدوري معهم لتدارس أوضاع المهنة ومعالجة مشاكلهم / مشاكلها إن وجدت .

٦ - الخاتمة والتوصيات

١/٦ الخاتمة :

أن مهمة تطوير مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر تتطلب التعرف على مشاكل أعضاء هذه المهنة وأسبابها وطرق علاجها . وتبين من خلال هذا البحث أن مدققي الحسابات في قطر يواجهون في عملهم مجموعة من المشاكل يعتبر أكثرها أهمية التي يزيد متوسط أهميتها عن المتوسط عند مستوى معنوية ١٪ وهي :

أولاً : المشاكل المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة:

- ١ - عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق لمن يرغبون بالترخيص للمهنة .
- ٢ - عدم وجود قوانين تحدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي يجب أن تلتزم بها الشركات الوطنية والأجنبية .
- ٣ - عدم اشتراط القانون لتأهيل وتدريب المدققين بشكل مستمر حتى يستمرو في حمل رخصة المهنة .
- ٤ - عدم وجود دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة يعتبر بمثابة ميثاق يوضح آداب السلوك المهني .
- ٥ - عدم وجود إطار عام أو تشريع عام ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة بصورة شاملة.
- ٦ - غياب دور الجمعيات المهنية من الناحية التنظيمية أو اقتراح التطوير المناسب.

ثانياً : المشاكل المتعلقة بالعملاء :

- ١ - ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها.
- ٢ - عدم إلزام كثير من المكلفين بمسك حسابات منتظمة .
- ٣ - قلة كفاءة محاسبي الشركات .

ثالثاً : المشاكل الأخرى :

- ١ - ينظر رجال الأعمال إلى المهنة كسلعة وكلما قل السعر كانت مقبولة لديهم .
- ٢ - التنافس غير الشريف بين المدققين .

أما أكثر المشاكل التي يواجهها المدققون أهمية بغض النظر عن التصنيفات السابقة

فهي :

- ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى العملاء .
- نظرة رجال الأعمال إلى المهنة كسلعة وكلما قل السعر كانت مقبولة لديهم .
- عدم إلزام كثير من المكلفين بمسك حسابات منتظمة .
- عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق لمن يرغبون بالترخيص للمهنة .
- عدم وجود قوانين تحدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي يجب أن تلتزم بها الشركات الوطنية والأجنبية .
- قلة كفاءة محاسبي الشركات .

وبهذا يمكن القول بقبول الفرضية الأولى للبحث والتي تقول بأن أعضاء المهنة في قطر يواجهون مشاكل تتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة وبالعملاء ومشاكل أخرى . كما تم قبول الفرضية الثانية بشكل جزئي حيث بيّن البحث المشاكل التي تبلغ أهميتها أكبر من المتوسط .

٢/٦ التوصيات :

بناء على ما تقدم يوصي الباحث بما يلي :

- ١ - تشكيل لجنة تختص بدراسة التشريعات المتعلقة بالمهنة والعمل على تعديلها بما يضمن التغلب على أوجه القصور فيها حيث تم إيضاح العديد منها خلال البحث ، وكذلك العمل على توحيد القوانين المتعلقة بالمهنة في دول مجلس التعاون .
- ٢ - تكوين جمعية مهنية لأعضاء المهنة في دول الخليج العربية لتقوم بدورها الهام والمتعلق بوضع المعايير والبحث العلمي والتعليم المستمر .
- ٣ - تبني قواعد المحاسبة الدولية وأدلة التدقيق الدولية مع ضرورة البدء بوضع قواعد محاسبية متعارف عليها وقواعد تدقيق متعارف عليها ملائمة للبيئة المحلية .
- ٤ - ضرورة وضع قواعد محددة للسلوك المهني تنظم القضايا المتعلقة باستقلال المدقق وكفاءته وعلاقته مع الزملاء وعلاقته مع العملاء . وبما يتلاءم مع قيم المجتمع القطري الإسلامية والعربية ، وتوعية المدققين بهذه الأخلاقيات عن طريق عقد الدورات والندوات والمحاضرات .

- ٥ - اشتراط حد أدنى من الخبرة في التدقيق لطالبي الترخيص .
- ٦ - العمل على وضع أسس لتحديد أتعاب المدققين تتناسب مع جهودهم ومسؤولياتهم .
- ٧ - التآهيل المستمر لمحاسبي الشركات .
- ٨ - إلزام المؤسسات التي يزيد حجمها عن حد معين بمسك حسابات منتظمة ومدققة وذلك بغض النظر عن شكلها القانوني .

٧ - المراجع

- 1 - Guy D.M, C.W. Alderman and A.J. Winters (1996), Auditing, 4th edition, Dryden press.
- 2 - Taylor D.H. and G.W. Glazen, (1991), Auditing : Integrated Concepts and Procedures, 5th edition, John Wiley .
- ٣ - عبد الله ، خالد أمين (١٩٨٢) ، « مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والكويت (دراسة تحليلية مقارنة) » دراسات ، مجلد ٩ ، عدد ٢ ، الجامعة الأردنية ، ص ١٣١-١٤٩ .
- ٤ - دهمش ، نعيم (١٩٨٩ أ) ، « نشر التقارير المالية السنوية ودورها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول العربية » ، مجلة البورصات العربية ، السنة الرابعة ، العدد ١٣ ، حزيران ١٩٨٩ ، ص ٣٧-٤٠ .
- ٥ - دهمش ، نعيم (١٩٨٩ ب) ، « استطلاع ميداني حول واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن » ، المحاسب القانوني العربي ، العدد ٤٤ ، أيلول ص ٢٢-٢٥ .
- ٦ - الوابل ، وابل بن علي (١٩٩٠) ، أسلوب بناء المعايير المحاسبية : التجربة السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ٢ ، العلوم الإدارية (٢) ، ص ٣٣٩ - ٣٦٢ ، ١٤١٠ هـ .
- ٧ - العيسى ، ياسين (١٩٩١) ، « أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي » ، مؤته للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الثاني .
- ٨ - فايد ، أحمد محمد عبد الرؤوف (١٩٩٢) « معايير المراجعة الملائمة للممارسة المهنية في اليمن في ظل ما أصدرته لجنة معايير المراجعة الدولية » ، أفاق جديدة ، كلية التجارة - جامعة المنوفية ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، إبريل ١٩٩٢ .

٩ - الحمود ، تركي ومحمود قاقيش وصايل رمضان (١٩٩٢) ، « المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن » ، مؤته للبحوث والدراسات ، المجلد السابع، العدد الرابع ، ص ص ٩٧-١٢٢ .

10 - Leisenring, J. J. and Johnson, L.T. (1994), Accounting Rescarch : on the Relevance of Researh to practice, Accounting Horizons, Vol 8, 4, pp. 74:79 .

11 - Johnson Gary G., (1994) Raising the next generation of Accountant, National public Accountant, Vo 139, 5, pp. 17-20 .

12 - Chenok, Philip B., (1995), Fifteen years of meeting the challenges, Journal of Accountancy, Vol 179, 6, pp. 66-70.

13 - Hiltner, A.A, Gillett J.W. and Elbert, D. J, (1995), Marketinng professional Services : Are Accounting students prepared, Journal of professional services Marketing, Vol 13, Iss 1, pp. 91:109 .

١٤ - الحميد ، عبد الرحمن بن إبراهيم ، (١٩٩٥) ، خصائص جودة المراجعة المالية : دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة ، مجلد ٣٥ عدد ٣ ، رجب ١٤١٦ هـ ، ص ص ٤٠٥-٤٤٩ .

١٥ - الوابل ، الوابل بن علي ، (١٩٩٦) ، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، مجلد ٣٦ ، العدد ٢ ، ربيع الآخر ١٤١٧ هـ .

١٦ - سلطان (١٩٩٦) ، تقويم مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية) الإدارة العامة - معهد الإدارة العامة ، مجلد ٣٦ ، عدد ١ ، محرم ١٤١٧ هـ .

١٧ - القانون القطري رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات .

18 - Arens A. and J. Loebbecke (1993), Auditing : An Integrated Approach, 5th edition, Prentice-Hall .

١٩ - سعادة ، يوسف (١٩٨٩) « محددات دور المحاسبة في خدمة التنمية في الأردن » المؤتمر الأول في المحاسبة المالية ، جامعة اليرموك ، ١٠-١٢ كانون الأول ١٩٨٩ .